المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 16 العدد 01 السنة 2020 ص ص 146-161.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

نظرة عن اقتصاد الدولة العثمانية

بين القرنين: 14-20م

The economy of the Ottoman Empire during the 14th and the 20th Century.

أ.د/ توفيق دحماني [1]

[1] جامعة الجزائر 2 –الجزائر، toufik.dahmani@univ-alger2.dz

تاريخ الإرسال: 2020-01-02 تاريخ القبول: 2020-06-02

Abstract:

The study of the economic history of any region or country is of great importance, including that of the economic history of the Ottoman Empire and the countries of Western Europe in Modern and contemporary times; Therefore, we find that many researchers and historians have been interested in this matter. This is because understanding the rise of states, and then their decline, cannot be absorbed and understood by studying political history alone, without paying attention to the rest of the other areas of life, including the economic aspect.

المؤلف المراسل: توفيق دحماني
البريد الالكتروني: toufik.dahmani@univ-alger2.dz

The article deals briefly with the ottoman feudal system prior to the year 1453, and then retrace the sixteenth century period as an important and decisive in the development of the most important commercial spirit "the Mercantilism", and finally exposes the various reforms of 18-19 centuries.

Keywords :

The economy of the Ottoman Empire; Byzantium; Seljuks; Timar; Reforms and Tanzimat.

الملخص:

إن دراسة التاريخ الاقتصادي لأي منطقة أو بلد من البلدان من الأهمية بمكان، ومن ذلك التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، ولدول أوربا الغربية في العصور الحديثة المعاصرة؛ ولذلك نجد أن الكثير من الباحثين والمؤرخين ما فتئوا يهتموا بهذا الأمر؛ ذلك أن فهم صعود الدول وارتقائها، ومن ثم أفولها، لا يتم استيعابه وفهمه بدراسة التاريخ السياسي لوحده، دون الالتفات لباقي لمجالات الحياتية الأخرى بما في ذلك الجانب الاقتصادي.

يتناول المقال، وبشكل مختصر؛ النظم الاقطاعية في الدولة العثمانية قبل سنة 1453، ثم يعرج على الفترة الحاسمة، وهي القرن السادس عشر، لأتناول بعد ذلك، نظام الروح التجارية "الماركنتيلية"، وأخيرا التعرض لمرحلة الإصلاحات والتنظيمات خلال القرنين 18-19م.

الكلمات المفتاحية:

اقتصاد الدولة العثمانية؛ بيزنطا؛ السلاجقة؛ التيمار؛ الإصلاحات والتنظيمات.

---------***---------

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

إن دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، درج الكتاب على تقسيم الفترة الطويلة الممتدة بين سنتي 1299-1923، إلى مرحلتين رئيستين: الكلاسيكية، ومرحلة الإصلاحات والتنظيمات؛ ففي المرحلة الأولى؛ كان الاعتماد الاقتصادي العثماني على الفلاحة وبعض الأنشطة الحرفية، وعلى التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، وفي المقابل سيطرت الدول الأوربية، ولا سيما البرتغال وإسبانيا على الحركة الاقتصادية، قبل أن تلتحق بالركب هولندا، ثم فرنسا وانجلترا، حتى إذا ما دخل القرن السابع عشر للميلاد، انقلبت موازين القوى على مختلف الأصعدة؛ حيث برزت هذه الدول، وخاصة كل من فرنسا وانجلترا بأساطيلها التجارية، قبل أن ترتقي اقتصاديا، لتصبح قوتان صناعيتان بعد الثورة الصناعية، مما زاد من الفجوة الحضارية والبون الاقتصادي.

لم يكن أمام الدولة العثمانية، المتحكمة في معظم البلدان العربية، من بد إلا مراجعة الذات، والدخول في مرحلة طويلة من الإصلاحات، بهدف مواكبة التطورات، واللحاق بالقوى الأوربية وتقليص الفجوة معهم، غير أن معطيات عديدة سياسية، واجتماعية، وثقافية، وذهنيات تراكمية ... حالت دون بلوغ المرام ودون تحقيق المرجو.

1- النظم الاقطاعية العثمانية قبل سنة 1453:

يعرف عن الدولة العثمانية، أخذها بالنظم والعادات والتقاليد، من الدول والحضارات التي سبقتها، وأهمها نظم كل من السلاجقة والبيزنطيين، حيث أن الاقطاع العثماني يكاد يكون مقتبس من النظام البيزنطي، مع الكثير من التعديلات التي تتماشى والشريعة الإسلامية، وعادات الأتراك وتقاليدهم. إذن،

فاقتباس الدولة العثمانية لهذا النظام من بيزنطة، إلا أنها أدخلت عليه تعديلات جوهرية

عرف عن العثمانيين الاعتماد على ما يسمى بـ: "التيمار"، كنظام سياسي وزراعي بالخصوص؛ حيث كانت الدولة تمنح لمحاربيها مقاطعات زراعية، مقابل التزامهم بالمشاركة في حروبها ومعاركها، وذلك بتأهبهم الدائم واستنفارهم واستعدادهم المستمر متى ما دعت الضرورة ذلك.

لم يكن للدولة العثمانية جيش نظامي تعتمد عليه في حروبها، ولذلك كان الهدف من وراء ذلك تشكيل جيش يأتي من الملتزمين "التيمارجية"، ويكون مجهزا.

وفي المقابل يعرف عن الاقطاع في أوربا، أن تكون الأراضي الزراعية ملكا خالصا لأحد النبلاء، يشتغل فيها عدد من المزارعين، والذين بدورهم يعتبرون جزءا من الأملاك، ويبقون في مزارعهم وضياعهم حتى في حال بيعها لنبيل آخر.

2- فترة القرن 16:

كان الاقتصاد العثماني في بدايته وظل لفترة طويلة تقليدي كلاسيكي، يعتمد على الرعي، وعلى مزروعات محدودة الانتاج، ما تنتجه العائلات للاكتفاء الذاتي وتصريف القليل منه في الأسواق المحلية. إلا أن نقطة الانعطاف الأساسية جاءت بعد فتح مدينة القسطنطينية سنة 1453م، حيث تعد سنة مفصلية في التاريخ، بما في ذلك اقتصاد الدولة العثمانية الذي بدأ في الصهود بشكل كبير، قبل أن يبلغ درجة كبيرة، منذ مطلع القرن الموالي؛ بالسيطرة على معظم البلدان العربية، وعلى جزء كبير من سواحل البحر الأبيض المتوسط وجزره، مع ما تمثله خذه الرقعة الجغرافية من موارد اقتصادية مهمة جدا، بمنتوجاتها المتنوعة فلاحيا وتجاريا ومصنوعاتيا، مثل تجارة الهند والصين، وموارد بلاد ما بين النهرين

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

وبلاد الشام ومصر وبلدان المغرب... الأمر الذي جعل الدولة العثمانية ترتقي إلى القوة الأولى عالميا عسكريا واقتصاديا، على الأقل خلال معظم عقود القرن السادس عشر للميلاد، قبل أن تفقد سطوتها شيئا فشيئا خلال القرون اللاحقة.

لقد سيطرت الدولة العثمانية، خلال القرنين الخامس والسادس عشر، على كل ممرات تجارة التوابل والحرير القديمة، القادمة من الهند والصين إلى البلاد العربية، ومن ثم إلى أوربا الغربية، وجنت من وراء ذلك أموال مهمة، نتيجة تجارة العبور ونتيجة انتعاش الحركية التجارية داخليا وخارجيا.

غير أن دوام الأمر واستمراره لم يطل، حتى تمكن البرتغاليون بادئ الأمر، ولحقتهم باقي الدول الأوربية، من الوصول إلى جنوب آسيا، وحتى إلى مدخل البحر الأحمر، بعد أن قاموا بالالتفاف حول القارة الإفريقية سنة 1498م، ومن ثم عرقلوا الحركة التجارية الإسلامية، مما أثر نوعا ما على تجارة المتوسط، ولكن ليس إلى درجة كبيرة، باعتبار أن الطريق البرية القديمة كانت أضمن من كل النواحي، وتلقى رواجا في أوربا، بسبب التجربة المكتسبة والعريقة وكذا بسبب طرق الحفظ، في مقابل فساد وتلف تلك التي كان يجلبها البرتغاليون.

لقد أثر ما عرف بـ "اكتشاف" ما سمي بالعالم الجديد، أيما تأثير على العالم الإسلامي عامة، وبشكل خاص على الدولة العثمانية، باعتبارها تحكمت في جل البلدان الإسلامية، حيث حدث أن سيطر الأوربيون، وخاصة الإسبان على القارة الأمريكية، وما تحتويه؛ إذ وجدت فيها حضارات عريقة مثل: حضارة "المايا"، و"الأزتيك"، و"الأنكا" ... حيث سيطر الإسبان على كل خيرات وموارد هذه الحضارات، وأهمها المعادن الثمينة من ذهب وفضة، وجلبوها إلى بلادهم ومن ثمة

انتشار تداولها في جل بلدان البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أثر كثيرا على العملات والنقود العثمانية، باعتبار أن العملة العثمانية التي كانت رائجة فضية، وهي: "الأقجة"، وباعتبار النقص الكبير، لمناجم المعادن الثمينة في البلاد العثمانية، مما كان له انعكاس كبير على النقود العثمانية ومن ثم على اقتصادياتها بشكل عام، حيث حدث ارتباك كبير في السكة العثمانية الفضية، نظرا لارتفاع سعر الذهب من جهة، ونظرا لانتشار ما عرف بالعملات المغشوشة، أو الفضة الرديئة.

إن الدولة العثمانية في سياساتها الاقتصادية، كثيرا ما كانت تشجع الاستيراد، وتقلص من التصدير إلا برخصة؛ ذلك أنها اعتبرت نفسها مركز العالم القديم والمتحكم فيه، ومن ثم فهي في غنى عن تصدير كل شيء، لقيود عديدة منها؛ تقييد تصدير بعض المنتجات الاستراتيجية إلا نادرا، مثل الحبوب والخيول وأدوات الحرب وعدتها ... إلخ؛ احتياطا لعواقب الزمن أو سياسة حكيمة، وفي المقابل تشجع على استيراد المنتجات غير المتوفرة في البلاد العثمانية، ومنها تلك التي تنتجها بعض البلدان الأوربية، وفي هذا المقام عقدت ما عرف في التاريخ بمعاهدات الامتيازات أول الأمر مع المملكة الفرنسية سنة 1535، ولتتوسع فيما بعد وتشمل بلدان أخرى مثل البندقية وجنوة وبريطانيا وهولندا... رغم أن عقد هذه المعاهدة وغيرها له أهداف سياسية عديدة أخرى.

كان للدولة العثمانية هاجس خاص، ويتمثل في تموين مدنها العديدة بالمنتجات الغذائية، وخاصة العاصمة استانبول، ولذلك وضعت آليات عدة في ذات الخصوص من جهة، ومن جهة ثانية يذكر أن السلاطين العثمانيين، ميزوا بين تجارة المواد الغذائية، وبين تجارة المواد الخام التي كانت مطلوبة من السراي

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

العثماني، وبين المبادلات البعيدة العابرة للبلدان، والتي يقوم بها تجار دونما تدخل حكومي في هوامش الربح؛ كما تم اعفاؤهم من اللائحة التفصيلية التي يقدمها التجار، والتي يجب على غيرهم من التجار الإذعان لها. الأمر الذي يدل على التحفيزات التي كانت تقدمها الدولة العثمانية للتجارة الخارجية، باعتبارها أساس الاقتصاد وعماده.

3- نظام الروح التجارية "الماركنتيلية" (*Mercantilisme*):

لعل أهم ملمح طبع الاقتصاد العثماني في علاقته بالاقتصاد الأوربي، تمثل في الروح التجارية بين الطرفين، عبر ما اصطلح عليه بالنظام "الماركنتيلي"، الذي تجلت سماته في العصر الحديث، حينما بدأت الدول في ملء خزائنها بالمعادن النفيسة، وبالأموال واكتنازها لوقت الحاجة من جهة، وهذا بهدف إدارة البلاد بشكل محكم، وكذا بناء جيوش وأساطيل قوية من جهة أخرى؛ وهذا ما فسر منح الدولة العثمانية للتجار، الكثير من الاستقلالية، والعديد من التحفيزات أو الامتيازات، والأمر الذي يبين كذلك أن التجار في أوربا الغربية بالخصوص، تمكنوا من توسيع مبادلاتهم التجارية، وإيجاد شبكات واسعة، بفعل تفكك وتهلهل نظم بلدانها السياسية.

غير أن الفترة الحديثة الممتدة بين القرنين 16-18م، لم تكن كلها على نفس النسق والمنوال، إذ كانت السيطرة المطلقة لاقتصاديات الدولة العثمانية خلال معظم سنوات القرن 16م، بفعل عوامل عديدة من قبيل: قوة الدولة، وقوة شخصية سلاطينها، وكذا بسبب مركزية القرار، وأخيرا بفعل سيطرة

العثمانيين على جل طرق التجارة الدولية وجل المضايق البحرية. قبل أن تنقلب الموازين، وتختل الكفة لصالح دول وبلدان أوربا الغربية، في العقود والقرون اللاحقة من العصر الحديث.

4- مرحلة الإصلاحات والتنظيمات:

قبل التطرق إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن بلدان أوربا الغربية التي اصطلح على أنها قامت بحركة "الكشوفات الجغرافية"، والتي كان منطلقها بلاد الأندلس، أو شبه الجزيرة الإيبيرية كما أصبت تسمى، بزعامة البرتغاليين والإسبان، الدولتان اللتان تمكنتا من إنشاء إمبراطوريتين واسعتين فيما وراء بلدانهما في القرات الأخرى في كل من إفريقيا وآسيا والأمريكيتين، وبذلك أصبحتا القوتان الاقتصاديتان الأولاتان في أوربا خلال القنان 15-16م، غير أن انشغالهما بمواجهة المصاعب التي اعترضتهما بفعل المساحة الواسعة، دخل على الخط منافس جديد لهما، تمثل في الهولنديين، اللذين كان بحارتهم وتجارهم قد شكلوا قوة كبيرة، تمكنوا منذ القرن 15م من بروزهم في صيد الأسماك والإبحار بين بلدان أوربا الغربية وبحر البلطيق؛ حيث كانوا ينقلون من هذا الأخير القمح والأخشاب إلى أوربا الغربية، ثم ما لبثوا أن غدوا أكثر قوة خلال القرن الثامن عشر، ومنافسين لكل من فرنسا وإنجلترا، هاتان القوتان اللتان أتيتا بسياسة اقتصادية جديدة، ليس في أوربا فحسب، بل في كل المناطق والبقاع؛ حيث على سبيل المثال تمكن التجار الهولنديين من الدخول في منافسة الإنجليز حتى في الخليج العربي في البصرة.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

وبالعودة إلى الدولة العثمانية، فإنها -كما سبق ذكره- اعتمدت على نظام الالتزام؛ فيما يسمى بالتيمار، هذا النظام مع كل مدة اعتماده، شابته مشاكل، ودخل فيه الفساد، واستشرى فيه الظلم؛ بفعل استغلال "التيمارجية" أو الإقطاعيون لموارد الأرض وثروات الرعية لصالحهم، وكذا التشدد والاسراف في الجبايات، ما أدى في القرن الثامن عشر، إلى ظهور طبقة الأعيان، أو ما يمكن تسميته بـ "طبقة ارستقراطية زراعية"، وبشكل خاص في إيالتي الروميلي والأناضول.

كما أن عدم وجود مراكز اقتصادية جديدة، أو مؤسسات اقتصادية في الدولة العثمانية، بمكنها أن تحل محل السابقة، كما جرى في أوربا الغربية، جعل هذه الأخيرة تتغلغل في الدولة العثمانية عن طريق ما عرف بالامتيازات الأجنبية، والتي أصبحت حقوقا فيما بعد.

بقي العثمانيون متقوقعين منعزلين فكريا، على قول خليل "إينالجيك"، عن كل ما يحدث في أوربا من تجديد؛ فقد ظهرت أولى قوانين التجارة الحرة في معاهدة أوتراخت سنة 1713م، حيث بدأت الدول الأوربية تتراجع عن فكرة الحمائية السابقة، فأتى الإنجليز بفكرة تمويل الدين الوطني والذي أتى نجاعته وفائدته في زمن الحرب، وتمكن كل من الهولنديين والإيطاليين من التمرس في عالم جديد من وسائل الائتمان...

أما في ميدان الصناعة والحرف في الدولة العثمانية، فظلت إلى غاية القرن التاسع عشر، محافظة على طرقها الكلاسيكية دونما تغيير كبير، عن طريق الجماعات أو الطوائف الحرفية، الأمر الذي جعل العثمانيين في كل الإمبراطورية لا

يواكبون العصر، وبقوا متأخرين، مما جعلهم لا في حاجة إلى منتجات أوربا وعدم قدرتهم على المنافسة.

كما يمكننا أن نذكر أن الاقتصاديات الأوربية خلال القرن الثامن عشر شهدت طفرة مهمة، لتزداد بشكل متسارع خلال القرن الموالي؛ حيث يذكر أن المداخيل القومية الإجمالية في أوربا المصنعة تضاعفت أكثر من ست مرات، وفي غيرها من البلدان -بما في ذلك الدولة العثمانية- تدفق عليها رأس المال من الخارج، بفعل انخفاض أسعار البضائع، الأمر الذي نجم عنه اختلالات مالية خطيرة، ما جعل القوى الأوربية تهيمن ماليا على الدولة العثمانية منذ سنة 1881م، حيث زادت الاستثمارات الأجنبية فيها من جهة، وحاجة الدولة للأموال، بفعل حروب القرم من جهة ثانية، حيث يذكر أن الدولة، طلبت أول قرض دولي. ما يمكننا من القول إن الدولة العثمانية، دخلت في إحدى الوسائل التي انتهجها الاستعمار، والمتمثلة في استعمال المال عن طريق الاقراض.. ما سيعجل بزوالها وانهيارها.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

- الخاتمة:

ومما سبق يمكن القول:

- أن الدولة العثمانية التي امتد عمرها أكثر من ستة قرون 1299-1923م، وشملت العصور الوسطة والحديثة والمعاصرة، لم تتبلور قوتها اقتصاديا سوى في القرن 15م، وتبلغ ذروتها في القرن الذي يليه.
- أن الدولة العثمانية تمكنت من الهيمنة على مساحات واسعة في القارات الثلاث، ما مكنها من الاستفادة اقتصاديا، على الأقل خلال القرنين 15-16م.
- أن الدولة العثمانية بلغت أوج قوتها خلال القرن 16م، ولم تتمكن من المحافظة على ريادتها، وقوتها الاقتصادية في القرون اللاحقة، لعوامل داخلية ذاتية جعلت اقتصادها يعاني الركود والسكون.
- لم تأثر حركة الكشوف الجغرافية ف البداية كثيرا على مالية الدولة العثمانية، قبل أن تنعكس سلبا على مالية الدولة سلبا خلال النصف الثاني من القرن 16م.
- أنه وبمراجعة المصادر الفترة موضوع البحث وخاصة خلال القرنين 18-19م، ورغم ما شهدته أوربا الغربية من ثورة صناعية وتطور مهم، إلا أن التأني والتروي في الأمر والنظر في الجهتين، يمكننا القول إنه لم يكن هناك فرق كبير في الرقي الحضاري، كما يمكن أن يعتقد البعض، وإنما راجع لعوامل سياسية واجتماعية داخل جسم الدولة العثمانية، عجلت بانهيارها وزوالها.

قائمة المصادر والمراجع:

- إلدم إدهم ودانيال غوفمان وبروس ماسترز، **المدينة العثمانية بين الشرق والغرب**، ترجمة رلى ذبيانن، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.
- أورين مايكل، **القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم**، ترجمة آسر حطيبة، كلمة أبو ظبي، وكلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2008.
- أوغلي أكمل الدين إحسان (إشراف)، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999.
- أوين روجر، **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800-1914**، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990.
- أوين روجر، اللورد كرومر: **الإمبريالي والحاكم الاستعماري**، ترجمة رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
- إينالجيك خليل: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، قاسم عبده قاسم، المدار الاسلامي، 2007.
- باموك شوكت: **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة، عبد اللطيف الحارس، المدار الاسلامي، 2005.
- بيرين هنري: **تاريخ أوربا في العصور الوسطى، "الحياة الاقتصادية والاجتماعية"**، ترجمة وتحقيق عطية القوصي، القاهرة، 1996.
- بيسيس صوفي، **الغرب والآخرون: قصة هيمنة**، ترجمة نبيل سعد، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002.
- الدسوقي ناهد إبراهيم: **بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها 1789-1807**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2007.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

- رافق عبد الكريم: **المشرق العربي في العهد العثماني**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2003.
- رائسي إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
- رتشتين تيودور، **تاريخ المسألة المصرية 1875-1910**، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950.
- زيادة خالد، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوربا**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983.
- الشريف ماهر، **تاريخ فلسطين الاقتصادي-الاجتماعي**، دار ابن خلدون، بيروت، 1985.
- الصباغ عباس إسماعيل: **تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية**، دار النفائس، بيروت، 2011.
- العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الدار العربية للعلوم، بيروت، ومركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994.
- عيساوي شارل، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914**، ترجمة رءوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- *فاروقي ثريا*، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، ترجمة، تحقيق: حاتم الطحاوي - عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، بيروت.
- كواترت دونالد، **الدولة العثمانية 1700-1922**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004،ترجمة أيمن أرمنازي.
- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفارابي، بيروت، 2007.

- مكارثي جستن، **الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922)**، ترجمة فريد الغزي، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005.
- مناع عادل، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999.
- هاملتون جب و وولد هروولد: **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد ايبش، 2ج، اصدارات هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة.
- هرشلاغ ز. ي.، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973.
- هول ريتشارد: **إمبراطوريات الرياح الموسمية**، ترجمة كامل يوسف حسين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سلسلة: دراسات مترجمة.
- وولف إيريك: **أوربا ومن لا تاريخ لهم**، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004م.
- Bahri Ata, ***The Transfer of Telegraph Technology to the Ottoman Empire in the 19thCentury***, Bogazici University, 1997. (من شبكة الإنترنت)
- ***Encyclopedia Britannica***, 15th Edition,1987, Vol. 2, p. 832, (capitulation).
- Issawi Charles, ***An Economic History of the Middle East and North Africa***, Routledge, London, 2010.
- Karpat Kemal H., ***The Ottoman state and its place in world history***, Introduction Armenian Research Center collection Volume 11 of Social Economic and Political Studies of the Middle East, BRILL, Hardcover 1974.
- Kasaba Resat, ***The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century***, State University of New York, Albany, 1988.
- Murray Jonathan S. Mc, Distant Ties: ***Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway***, Praeger, London, 2001.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

- Pamuk Sevket, ***The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913***, Cambridge University Press, 1987.
- Quataert Donald, ***Ottoman manufacturing in the age of the Industrial Revolution***, Cambridge University Press, 2002.
- Quataert Donald, ***Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire, 1881-1908***, New York University Press, 1983.
- Shaw Stanford J. & Shaw Ezel Kural, ***History of the Ottoman Empire and Modern Turkey***, Cambridge University Press, 2002, Vol. 2, p. 236.

----------***----------

المجلة المغاربية للمخطوطات